



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : مساعي الديمقراطيين لإقصاء ترامب من الانتخابات الأمريكية المقبلة

تاريخ النشر : 05/07/2022

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالا بتاريخ 24 يونيو عرض فيه احتمالات وصول ترامب للانتخابات الرئيسية 2024، وموقف لجنة 6 يناير حيال ذلك... نعرض من المقال ما يلي. أعلنت لجنة التحقيق في مجلس النواب الأمريكي، والمعروفة باسم «لجنة 6 يناير»، في 9 يونيو الحالي أولى الخلاصات حول أحداث اقتحام مبنى الكابيتول هيل، في 6 يناير 2021؛ حيث أشارت إلى أن هذا الحادث شكل ذروة محاولة انقلابية كان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب هو المسؤول عنها. نتائج مناهضة لترامب: تهدف لجنة 6 يناير، إلى عقد جلسات استماع للتحقيق في الهجوم الذي وقع في 6 يناير 2021، على مبنى الكابيتول هيل. وتمثل أبرز ما توصلت إليه اللجنة، في التالي: 1- خطة غير دستورية: وصفت اللجنة هجوم الكابيتول هيل بأنه خطة ترامب «غير القانونية» و«غير الدستورية» لعرقلة نقل السلطة بطريقة سلمية؛ واستشهدت للجنة، في ذلك، بتهم التآمر والتحريض التي تم رفعها ضد بعض المهاجمين، ويبدو أن هدف اللجنة هو محاولة توفير أدلة لإدانة ترامب، بصورة تسمح للمدعى العام، ميريك جارلاند، لتحقيق هدفهم الأساسي، وهو محاكمة ترامب. 2- هجوم مدبر: أوضحت اللجنة أن الهجوم كان محاولة انقلاب مخطط لها ونتيجة مباشرة لجهود الرئيس المهزوم لإلغاء نتيجة انتخابات 2020، فإنه ظل يدعي بأنها سرقت منه، محاولا الضغط على اقتحام مبنى (Proud Boys) «مسئولي الولايات والمسؤولين الفيدراليين وأعضاء الكونجرس، وعندما فشل في ذلك، شجع العصابات التي تقودها الجماعات المتطرفة، مثل «برود بويز الكابيتول لمنع الكونجرس من إعلان فوز خصمه الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة. 3- اتهامات جنائية محتملة: لا تعد جلسة الاستماع في الكونجرس محكمة قانونية، نظرا لأنه لم يكن هناك من يدافع عن ترامب، غير أن بعض الشهادات التي وردت فيها تُعد بمنزلة لائحة اتهامات جنائية ضد الرئيس السابق؛ ويمكن لوزارة العدل أن تستخدمها إذا أرادت محاكمة ترامب بتهم التحريض على الفتنة، وتقويض المؤسسات الدستورية والديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال آراء اللجنة غير واضحة بشأن التساؤل الذي يثير الرأي العام الأمريكي وهو: هل ينبغي محاكمة ترامب جنائيا، أم أنه من الصعب بناء قضية جنائية ضده؟، خاصة أن مثل هذه المحاكمة سوف تكون غير مسبوقة، كما أنها تحمل شبهات سياسية، خاصة أنها تجيء في وقت تتراجع فيه شعبية الرئيس الأمريكي جو بايدن في الشارع الأمريكي، فضلا عن مخاوف الديمقراطيين من فوز ترامب بترشيح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2024. ولذلك انتقد ترامب اللجنة مؤكدا أنها تحاول منعه عبر أنشطتها من الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2024، ووصفا إياها خلال مشاركته في مؤتمر في ناشفيل بولاية تينيسي بأنها «عملية احتيال كاملة»، كما أكد أن مثل هذه الجلسات هي «مجرد محاولة لمنع رجل يتقدم بفارق كبير في جميع استطلاعات الرأي على كل من الجمهوريين والديمقراطيين من الترشح للرئاسة مرة أخرى». 4- محاولة إعاقة التصديق على فوز بايدن: كشفت جلسة الاستماع الثالثة عن أن ترامب مارس ضغوطا غير قانونية على نائبه مايك بنس لإلغاء نتائج الانتخابات؛ حيث حاول منعه من الذهاب إلى الكونجرس للمصادقة على نتائج الانتخابات الرئاسية. فرص ولاية أخرى لترامب: لا يمكن التوصل إلى برهان قاطع لتحديد ما إذا كان «ترامب» سيصل إلى انتخابات 2024 أم لا، ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى عدد من المؤشرات في هذا الإطار، وهي كالتالي: 1- تنامي شعبية ترامب: كشف استطلاع رأي أجرته كلية إمرسون نهاية مايو الماضي، أن ترامب قد يهزم بايدن في انتخابات عام 2024، إذ أشار الاستطلاع إلى أن 44% سيصوتون لصالح ترامب، مقابل 42% سيدعمون بايدن إذا كانا هما المرشحان. وتتوقع صحيفة ذا هيل الأمريكية أن ترامب سيتصدر استطلاعات الرأي المبكرة لعام 2024 بهامش كبير، لكن ليس هناك ما يضمن دخوله السباق الانتخابي من الأساس، كما أنه من جهة ثانية، لا يعرف هوية مرشح الحزب الديمقراطي، وهل سيكون بايدن نفسه، أم يتم طرح شخصية أخرى، وهي أمور كلها سوف تؤثر بالطبع على مدى قدرة ترامب، في حالة ترشحه، على هزيمة مرشح الحزب الديمقراطي، إذ إنه يتوقع أن يستطيع ترامب حسم السباق لصالحه في مواجهة بايدن، مقارنة بما إذا اختار الحزب الديمقراطي مرشحا آخر يتمتع بشعبية وتوجهات غير مثيرة للانقسامات. 2- سوء إدارة الديمقراطيين: يعاني المجتمع الأمريكي ارتفاع معدلات التضخم بصورة قياسية، وزيادة جرائم إطلاق النار في الشوارع والمدارس وسط فوضى غير مسبوقة لعنف السلاح، إلى جانب أزمة لين الأطفال، وأخيرا فشل قمة الأمريكيين بمقاطعة المكسيك وعدد من الدول لحضور القمة، فضلا عن رفض البرازيل الامتنال لأي عقوبات أمريكية ضد روسيا، وهو ما اعتبره البعض انتكاسة للنفوذ الأمريكي العالمي. ولا شك أن استمرار هذه الأزمات وتكرارها يعكسان أمرين؛ الأول هو عدم قدرة الديمقراطيين بقيادة الرئيس جو بايدن على التغلب على مثل هذه التحديات الداخلية والخارجية، والثاني، هو قدرة ترامب على استغلال هذه العثرات لتعزيز شعبيته. 3- تداعيات عكسية للجنة: ينتقد الجمهوريون أعمال لجنة 6 يناير، إذ يعتقد طيف كبير منهم أن الهدف من وراء تكوينها وعملها هو تشويه سمعة ترامب، والتأثير على حظوظ الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفى في نوفمبر المقبل، خاصة أن هناك توقعات بخسارة الديمقراطيين لهذه الانتخابات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات التضخم لمعدلات قياسية. وعلى الرغم من أن جلسات استماع الكونجرس تهدف إلى إقناع الرأي العام والناخب الأمريكي بضرورة إبعاد ترامب عن المشهد السياسي برمته ومحاكمته، غير أنها كذلك قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ قد يتعاطف بعض قطاعات الرأي العام الأمريكي، خاصة من الجمهوريين، مع «ترامب»، وينظر إلى اللجنة باعتبارها خطة ديمقراطية لتشويه صورة الجمهوريين بشكل عام. عقبات قائمة: على الرغم من حفاظ ترامب على شعبيته لدى قطاعات من الشعب الأمريكي، فإنه من الملحوظ أن طريقه إلى انتخابات 2024، لن يكون سهلا، إذ لا يزال يواجه تحديين رئيسيين هما: 1- اتجاه الجمهوريين للاعتدال: يُطرح حاليا بشدة اسم «مايك بنس» كمرشح محتمل للحزب الجمهوري في الانتخابات المرتقبة؛ حيث يعتقد بعض الجمهوريين أن راديكالية «ترامب» كانت السبب المحوري في خسارة انتخابات 2020، ومن ثم بلجا المعسكر الجمهوري خلال الفترة المقبلة إلى اختيار مرشح معتدل يؤمن بقيم الحزب المحافظة والتقليدية، ويستطيع إنهاء حالة الاستقطاب المتجذرة داخل المجتمع الأمريكي. 2- تأييد محاكمة ترامب: أفاد استطلاع شبكة «إيه بي سي نيوز» التلفزيونية بالاشتراك مع شركة إسبوس للأبحاث، والذي جرى يومي 17 و18 يونيو الجاري أن 58% ممن شملهم الاستطلاع يرون أن الرئيس السابق يجب اتهامه جنائيا لدوره في أعمال الشعب، كما أكد الاستطلاع السابق أيضا أن 60% من الأمريكيين يرون أن لجنة 6 يناير تجرى التحقيق بشكل محايد ونزيه وغير متحيز. وفي المقابل، فإن استطلاعا آخر للرأي أجرته شبكة «إن بي سي نيوز» بالتزامن مع بدء الجلسات العلنية لاقتحام الكونجرس، تبين أن 55% ممن شملهم استطلاع يعتقدون أن الرئيس السابق غير مسؤول عن أحداث الكابيتول، بينما يرى 45% فقط أنه المسؤول عن أعمال الشعب. ويكشف الاستطلاع عن استمرار وجود تضارب في توجهات الرأي العام الأمريكي، وهو أمر لن يتم حسمه إلا مع نهاية هذه الجلسات. وفي الختام، يمكن القول إن الرئيس السابق «دونالد ترامب» هو السياسي الأقل توقعا. ولكن المؤكد هو أن المشهد السياسي الأمريكي يمر بمرحلة سياسية حادة بين الديمقراطيين والجمهوريين، ولعل أبرز ملامحها علنية جلسات استماع الكونجرس، والتي قد تسعى لاستقطاب اهتمامات الناخب الأمريكي بعيدا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع القيادة الأمريكية في الخارج، لصالح التركيز على قضية أخرى، وهي محاكمة «ترامب»، وذلك للحفاظ على حظوظ الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفى بعد أقل من ثلاثة أشهر من الآن. *لينك المقال في الشروق